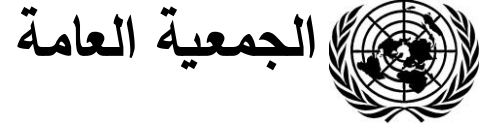


Distr.: Limited
19 March 2020
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية
المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا، 5-9 تشرين الأول/أكتوبر 2020

الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

ورقة مقدّمة من حكومات بيرو وتايلند وهولندا

مذكّرة من الأمانة

تستنسخ هذه المذكرة ورقة وردت في 18 آذار/مارس 2020 من حكومات بيرو وتايلند وهولندا، وهي مقدمة في سياق التحضير للدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل الثالث، وترد ترجمة لها بالعربية في مرفق هذه المذكرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

مذكرة الإحالة

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تمويل التنمية المستدامة لأنه يؤمن وسائل النشاط الاقتصادي ويدفع عجلة النمو ويفتح أبواباً واسعة للعمل. وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن هناك حاجة سنوية إلى استثمارات إضافية تزيد على 2,5 تريليون دولار أمريكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي اتفاقات الاستثمار إلى تحسين بيئة الاستثمار لدى الأطراف المتعاقدة، مما يسهم في تيسير الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أطلقت مؤخراً عدة مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف لتحديث نظام تسوية المنازعات الدولية بين المستثمرين والدول، وكان من بينها مبادرات استُهلكت في إطار الأونسيترال. وكما أكد الفريق العامل في مناقشاته، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة عجز بعض أطراف الدعاوى المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية عن الحصول على خدمات ملائمة لاحتياجاتها في مجال الدفاع القانوني.

فنتيجة لارتفاع تكاليف تلك الدعاوى وطبيعتها التقنية، يلاحظ أن أحد طرفي المنازعة يكون أحياناً أعظم علماً وخبرة من الطرف الآخر بالإجراءات المعمول بها بمقتضى اتفاقات الاستثمار الدولية.

وبناء على المناقشات التي دارت في الفريق العامل بشأن هذه المسألة، كلفت وزارة الخارجية الهولندية، بالاشتراك مع بيرو وتايلند، مركزاً بحثياً بإجراء دراسة استطلاعية حول مسألة تأمين الدفاع القانوني الملائم في الدعاوى المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. والهدف من الدراسة هو تزويد الوفود بلحمة عامة واضحة وشفافة ومستمدة من حقائق الواقع عن سبل تأمين الدفاع القانوني الملائم في الدعاوى القائمة بين المستثمرين والدول بشكل أفضل.

وقد أعد مركز كولومبيا للاستثمار المستدام هذه الدراسة الاستطلاعية، وهو المسؤول الوحيد عن محتوياتها. ولا تمثل الدراسة أي موقف رسمي لبيرو أو تايلند أو هولندا بشأن هذه المسألة، ولكنها تهدف فقط إلى تزويد المسؤولين الحكوميين وسائر الأطراف المهتمة بخيارات ومبادئ توجيهية واضحة لصنع السياسات، وتوفير أساس لمناقشة مدى استصواب وجدوى إنشاء آلية مساعدة أو توسيع آليات المساعدة القائمة من أجل معاونة الدول وغيرها من مستعملي اتفاقات الاستثمار الدولية ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وسائر الجهات صاحبة المصلحة في هذا الشأن على المشاركة في ذلك النظام والاستفادة منه على نحو أكثر فعالية. وتتضمن الدراسة أيضاً قسماً مخصصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بوصفها من الجهات التي يحتمل أن تستفيد من آلية المساعدة المذكورة.

وفيما يلي خلاصة وافية للدراسة الاستطلاعية. والنص الكامل للدراسة متاح على الرابط التالي:

<https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/securingadequatedefense.pdf>

خلاصة وافية للدراسة الاستطلاعية

أعد مركز كولومبيا للاستثمار المستدام (المركز) دراسة استطلاعية بشأن تأمين الدفاع القانوني الملائم في الدعاوى المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية (الدراسة الاستطلاعية) لحساب وزارة الخارجية الهولندية. وكان السؤال البحثي الأساسي المطلوب من الدراسة الإجابة عنه هو: كيف يمكن تأمين الدفاع القانوني الملائم لأطراف الدعاوى المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية بشكل أفضل؟ والقصد من المعلومات المقدمة في الدراسة الاستطلاعية هو الإسهام في مناقشة مدى استصواب وجدوى إنشاء آلية مساعدة أو توسيع آليات المساعدة

القائمة من أجل معاونة الدول وغيرها من مستعملي اتفاقات الاستثمار الدولية ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على المشاركة في ذلك النظام والاستفادة منه على نحو أكثر فعالية. وقد حرصنا على الإشارة إلى سبل الدعم الممكنة بتعبير "آليات المساعدة" في جميع أجزاء الدراسة، التي تطرح مجموعة واسعة من القضايا والخيارات، وهو مصطلح يجسد رغبة النهج المتبعة، فهو مستخدم لشمول مجموعة واسعة من النماذج والخيارات المحتملة، وليس المقصود منه أن يعكس أي نهج واحد.

وتوفر الدراسة الاستطلاعية لمحة شاملة واسعة النطاق عن مجموعة من المسائل والشواغل والأدلة التجريبية والآراء والدروس المستفادة والحلول المقترحة تتصل بآليات المساعدة في مجال قانون الاستثمار الدولي، التي يمكن إقامتها أو توسيعها. وتجسد هذه الدراسة الاستطلاعية مدخلات ساهم بها أشخاص مختلفون في إطار من السرية، منهم مسؤولون حكوميون (من جميع مستويات التنمية الاقتصادية لمجموعة البنك الدولي)؛ وأفراد لديهم خبرة في إنشاء آليات المساعدة القائمة أو المعتمدة أو في العمل لديها؛ وأفراد لديهم خبرة في العمل في مؤسسة تحكيم؛ وأكاديميون كتبوا عن قانون الاستثمار الدولي و/أو قدموا المشورة بشأنه للدول؛ وممارسون من القطاع الخاص؛ وممثلون لمنظمات غير حكومية؛ وممثلون للقطاع الخاص من المستثمرين الأجانب. وفي حين أن هذه الدراسة تعكس وجهات نظر كل فئة من هؤلاء الأفراد (وإن كانت وجهات النظر لا تعبر بطبيعة الحال إلا عن آراء الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات بالفعل)، فإن آراء الأشخاص، الذين يواجهون تحديات معوقة للقدرات ويوضحون ماهية تلك التحديات، هي التي ينبغي الاسترشاد بها أساساً في تحديد المجالات الحرجة التي تلزم فيها المساعدة وفي وضع الحلول الممكنة.

استبانة التحديات

كشفت المشاورات التي أجراها المركز من أجل الدراسة الاستطلاعية أن الشواغل المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أعمق بكثير من مجرد التكاليف المالية التي تقتضيها المشاركة في هذا النظام. فقد أظهرت المقابلات التي أجريت سلسلة من التحديات تبدأ بصوغ سياسات الاستثمار على الصعيد الوطني وتمتد إلى ما بعد مرحلة الانخراط الفعلي في الإجراءات الرسمية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ولذلك تبحث الدراسة الاستطلاعية مجموعة المشاكل التي تواجهها الدول والجهات الفاعلة الأخرى في التعامل مع قانون الاستثمار الدولي والاستفادة منه، وفي المشاركة الفعالة في عمليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتقوم الدراسة الاستطلاعية بذلك من خلال عدسة تستكشف التحديات المعوقة للقدرات، وقد كشفت تحديات مختلفة تتصل بما يلي: صنع سياسات الاستثمار؛ التفاوض حول اتفاقات الاستثمار الدولية؛ تنفيذ وإدارة اتفاقات الاستثمار الدولية والسياسات المرتبطة بها؛ درء نشوب المنازعات؛ الإدارة المسبقة للمنازعات وإجراء المشاورات قبل نشوبها. ثم تعمقت في بحث التحديات المعوقة للقدرات التي تنشأ في سياق إدارة عمليات التسوية الفعلية للمنازعات بين المستثمرين والدول، ومنها ما يلي: توفير الموظفين اللازمين؛ التنبؤ بحالات النزاع المحتملة بين المستثمرين والدول والسعي إلى تسويتها في مرحلة مبكرة؛ تعيين المحكمين؛ التعامل مع حالات عدم اليقين والغموض؛ العمل مع الخبراء؛ الشروع في اكتشاف المعلومات وإدارتها. وتمثل بعض التحديات المحددة مشاكل معترفاً بها ومشتركة لدى جميع الدول أو معظمها، لكن الأمر مختلف بالنسبة لبعض التحديات الأخرى بناء على جملة عوامل، منها مستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وخبرتها في التعامل مع المطالبات المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ودورها كدولة مصدرة أو مستوردة لرؤوس الأموال أو مصدرة ومستوردة لها على حد سواء، ولا سيما إزاء شركائها في معاهدات الاستثمار. وأعربت الدول عن أولويات مختلفة في مجال التصدي لهذه التحديات، بعضها يبدو حلاً مؤقتة تفضل الدول استخدامها في ضوء قلة الموارد المتوقعة، وبعضها يعكس أولويات أو ولايات سياساتية جوهرية.

تحديد السبل الممكنة للتخفيف من حدة التحديات المعوقة للقدرات

بعد استبانة التحديات (والأولويات) المتعلقة بتوفير القدرات اللازمة، سيكون من الضروري النظر في نموذج واحد أو أكثر يمكن أن تتخذه آلية المساعدة من أجل الاستعانة بها في التصدي لتلك التحديات. وتستقصي الدراسة الاستطلاعية مجموعة واسعة من النماذج التي اتخذتها أو يمكن أن تتخذها آليات المساعدة من أجل معالجة شواغل شتى في مجال قانون الاستثمار الدولي وغيره من المجالات القانونية على السواء. ومن بين النماذج التي تعمقت الدراسة الاستطلاعية في استكشافها ما يلي:

- **نموذج الدعم المؤسسي المتعدد الخدمات الشامل للتمثيل القانوني للحكومات المستفيدة.** تشمل الأمثلة التي نوقشت في إطار هذه الفئة المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية، والمرفق الأفريقي للدعم القانوني، وبرنامج دعم الاستثمار في أقل البلدان نموا التابع للمنظمة الدولية لقانون التنمية، فضلا عن مركز لخدمات الطوارئ ("خط ساخن") في مجال قانون الاستثمار.
- **نموذج الدعم المؤسسي المتعدد الخدمات غير الشامل للتمثيل القانوني للحكومات المستفيدة.** تشمل الأمثلة التي نوقشت في إطار هذه الفئة أنواع الدعم التي تقدمها المنظمات الدولية (مثل الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة البنك الدولي)، ومراكز التحكيم (مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمحكمة الدائمة للتحكيم، وغرفة استكهولم التجارية)، والمراكز الأكاديمية وغير الربحية (مثل مركز كولومبيا للاستثمار المستدام والمعهد الدولي للتنمية المستدامة).
- **توفير المساهمات المالية أو العينية.** تشمل الأمثلة التي نوقشت في إطار هذه الفئة صناديق التحكيم الاستثمارية (مثل الصناديق التي توفرها المحكمة الدائمة للتحكيم)، والتمويل من طرف ثالث، والتمثيل القانوني بأتعاب مشروطة، ومنتجات التأمين، والقروض.
- **الدعم القانوني والفني المجاني والمخصص الغرض.** تشمل الأمثلة التي نوقشت في إطار هذه الفئة برنامج دعم الاستثمار في أقل البلدان نموا التابع للمنظمة الدولية لقانون التنمية، إلى جانب برامج أخرى لدى منظمات غير حكومية وجامعات (مثل برنامج "TradeLab") تقدم خدمات إلى الدول دون مقابل.
- **مراكز حكومية دولية لتبادل المعارف.** تشمل الأمثلة التي نوقشت في إطار هذه الفئة المنابر الرسمية المتاحة للمسؤولين الحكوميين لتبادل المعارف (مثل المنتدى السنوي للمفاوضين الاستثماريين من البلدان النامية الذي ينظمه المعهد الدولي للتنمية المستدامة) وكذلك الشبكات المخصصة الغرض المستندة إلى معاهدات وغيرها من الشبكات.
- **شبكات مستقلة لبناء القدرات.** تشمل الأمثلة التي نوقشت في هذا القسم دورات التدريب وأنشطة بناء القدرات المستقلة التي تقدمها طائفة مختلفة من آليات المساعدة والمؤسسات الأكاديمية وغير الربحية، ومكاتب المحاماة، والحكومات الأخرى، فضلا عن الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة.
- **مركز للمساعدة القانونية وتبادل الموارد.** هناك في نهاية المطاف شكل بسيط جدا لآلية المساعدة يمكن أن يكون عظيم القيمة، وهو لا يتطلب سوى تجميع المعلومات عن الموارد الموجودة وتنظيمها وتعميمها على المسؤولين الحكوميين المعنيين.

الاعتبارات الرئيسية في تحديد الخيارات المجدية والمستصوبة

أبرزت عمليات تحليل آليات المساعدة القائمة والخبرات المكتسبة من استعمالها وجود مجموعة مختلفة من العوامل الشاملة التي ينبغي أن يأخذها صناع السياسات في الاعتبار وهم يتدارسون أبعاد وأعماق الخدمات التي

يمكن أن توفرها آلية المساعدة والنماذج التي يمكن أن تتبعها تلك الآلية. ومن بين تلك العوامل الشاملة التي تعمقت الدراسة الاستطلاعية في استكشافها ما يلي:

- النوعية والموثوقية والسمعة والثقة؛
- تمويل آلية المساعدة ونطاق الخدمات؛
- تكاليف الدعم ومن يتحملها؛
- التوترات القائمة بين أصحاب المصلحة؛
- تحديد الزبون/المستفيد؛
- المكان والملاك الوظيفي والأجور؛
- المفاضلة بين الآليات المؤسسية والآليات المخصصة الغرض؛
- الاعتبارات السياسية التي تكتنف دور آلية المساعدة؛
- النقاط مع إصلاحات أخرى.

وقد أظهرت المقابلات والبحوث المكتبية تنوعاً كبيراً في وجهات النظر حول ترتيب الأولويات في التعامل مع التحديات المعوقة للقدرات وكيفية التغلب على تلك التحديات، كما أظهرت أن كل فئة من فئات العوامل المذكورة يمكن أن تؤثر تأثيراً حاسماً على مدى التأييد الذي ستحظى به أي آلية محتملة للمساعدة وإمكانية استمرارها.

وعلاوة على ذلك، تؤكد المقابلات والبحوث استنتاجاً ربما لم يكن مفاجئاً، وهو أن التحديات المعوقة للقدرات في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول كثيراً ما تكون مختلفة عن التحديات القائمة في النظم القانونية الأخرى، وأن النماذج المستخدمة في معالجة التحديات في بعض النظم لا يمكن نقلها بسهولة إلى سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، على الأقل بالطريقة التي يعمل بها نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في الوقت الحاضر. فعلى سبيل المثال، هناك سمات تميز حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عن الحالات المعالجة في إطار منظمة التجارة الدولية، ومن أمثلة تلك السمات الطبيعة المختلفة لحالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بالاستناد إلى معاهدات (حيث تكون الدول دائماً الطرف المدعى عليه) والعدد الكبير من الساعات التي يقضيها المحامون والخبراء عادة في معالجة المنازعات في إطار نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وهذه الاختلافات في التحديات المعوقة للقدرات والأولويات في معالجتها ومدى إمكانية القيام بذلك من الناحية العملية وجدواه وتكلفته كلها أمور تثير تساؤلات حول ماهية نموذج آلية المساعدة الأنسب لسياق قانون الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة محاولات سابقة، كما أوضحت الدراسة، لإنشاء مركز استشاري بشأن قانون الاستثمار الدولي. وكان أحد المواضيع الرئيسية التي انبثقت من المقابلات مع المشاركين في هذه الجهود أو المطلعين عليها هو أنه ينبغي لصناع السياسات ألا يستهينوا بالاختلافات الكبيرة في السياسات بين الدول (مثل كيفية تمويل المركز)، وربما أكثر من ذلك، الخلافات الصغيرة بينها (مثل تحديد مكان المركز)، حيث إن أي اختلاف غير متوقع في الرأي يمكن أن يعطل الجهود أو يوقفها، حتى عندما يبدو خط النهاية قريباً. وتحديد هذه المسائل في مرحلة مبكرة أمر مهم لضمان أن تكون المسارات المتبعة ممكنة وواحدة.

التحديات المعوقة لقدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والخيارات المتاحة للتصدي لها

تجدر الإشارة في نهاية المطاف إلى أن الدراسة خصصت قسماً للمستثمرين، وركزت فيه على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوصفها من الجهات التي يحتمل أن تستفيد من أي آلية للمساعدة تقام. وكشفت الدراسة الاستطلاعية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة والدول تواجه بعض المشاكل المتماثلة في الاشتراك في عمليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، لكن الأسس المنطقية لتوفير الدعم لكل فئة منها والاعتبارات الهامة والنماذج المثلى في هذا الشأن قد تتباين تبايناً كبيراً. وتستكشف الدراسة الاستطلاعية الأدلة المتعلقة باستخدام المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إلى جانب العقبات التي تواجهها هذه المنشآت في الاعتماد الفعال على اتفاقات الاستثمار الدولية ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول كوسيلة للحد من المخاطر وحل المنازعات. وتستكشف الدراسة الاستطلاعية كيف يمكن للمرء أن يحدد نطاق الجهات التي يمكن أن تستفيد من أي آلية للمساعدة، وتبين أن بعض آليات المساعدة المتاحة للدول أو التي يمكن أن تتاح لها، هي متاحة بالفعل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أو يمكن أن تتاح لها على نطاق أكبر أو أقل بالمقارنة بالجهات الحكومية المدعى عليها. واستناداً إلى المشاكل التي واجهتها المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشواغل التي أعربت عنها، بحثت الدراسة الاستطلاعية بوجه عام أشكال آليات المساعدة التي يمكن أن تعين تلك المنشآت على أفضل وجه في التغلب على العقبات التي تحول دون استفادتها من نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتشمل هذه الآليات مكتباً على غرار ديوان المظالم، ومساعدة تقنية قبل النزاع، وآليات للمساعدة تستند إلى السوق، ونماذج لبناء القدرات، ونموذجاً يتضمن هيكلًا مؤسسياً للدفاع والتمثيل القانوني. وحسب نوع المساعدة التي ستقدم للمستثمرين، توجي المشاورات بتردد واسع النطاق إلى حد ما، أو حتى معارضة شديدة، لإدراج المستثمرين أيضاً كمستفيدين من آليات المساعدة التي تنشأ أو توسع لصالح الدول، ولا سيما فيما يتعلق بآليات المساعدة التي تركز على دعم التقاضي في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

مسار العمل المقبل في سياق التطورات الحالية

يشهد قانون الاستثمار الدولي ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في الوقت الراهن تطورات متوالية لا تزال نتائجها غير مؤكدة. ويجب أن تؤخذ هذه التطورات في الحسبان عند تقييم الاحتياجات، والخيارات المتاحة لمعالجتها، حيث إن كلا منها قد يتغير في الأجل القريب والمتوسط والبعيد. وحتى تتحقق الاستفادة لأي آلية مساعدة تقام، ينبغي أن تتسم بالمرونة لاستيعاب هذه التطورات. ومن المهم النظر فيما إذا كان من الأفضل حل الشواغل المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عن طريق إصلاح تلك المعاهدات وآليات تسوية المنازعات المتعلقة بها، ومدى أفضلية هذا النهج، والنظر أيضاً فيما إذا كان ينبغي تحويل تكاليف الشواغل التي لم تعالج من المستفيدين من آلية المساعدة (مثل بعض الدول و/أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة المدعى عليها) إلى ممولي آلية المساعدة (مثل الدول الأخرى ودافعي الضرائب) وإلى أي مدى ينبغي ذلك.

وفيما يتعلق بالدول والمستثمرين على السواء، حددت هذه الدراسة الاستطلاعية طائفة واسعة من التحديات المعوقة للقدرات، وقدمت عرضاً مفصلاً لآليات المساعدة القائمة التي يمكن الاستعانة بها تبعاً لنوع المشكلة أو درجة المساعدة المطلوبة (مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة). وينبغي عند وضع أو توسيع أي آلية مساعدة أن تؤخذ في الاعتبار ضروب الدعم القائمة وأن يُبنى عليها وتُستخدم مع استكمالها بالقدر الضروري والمستصوب.

وفي الدورة الثامنة والثلاثين الأخيرة للفريق العامل، بدأ المندوبون الحكوميون مناقشة موضوعية بشأن ملامح آلية المساعدة (المشار إليها في ذلك السياق بوصفها "مركزاً استشارياً"). وفي حين أعرب عن تأييد عام لإنشاء

آلية للمساعدة، لا سيما وأن هذه الآلية يمكن أن تكمل خيارات الإصلاح الأخرى التي يضعها الفريق العامل الثالث، فإن الأفكار الأولية التي طرحت حول إنشاء تلك الآلية ودراسة المسائل المتعلقة بإنشائها تظهر أن الأمر ما زال يتطلب الكثير من العمل. وناقش المندوبون طائفة واسعة من الاحتمالات فيما يتعلق بما يلي: الجهات التي يمكن أن تستفيد من الآلية ونطاق الخدمات التي يمكن أن تقدمها (بالإضافة إلى الجوانب التي أوردتها الأمانة في مذكرتها A/CN.9/WG.III/WP.168)، التي توفر أساساً جيداً لمتابعة النقاش في هذا الشأن) والهيكل المحتمل لآلية المساعدة وكيفية تمويلها، والاعتبارات والمسائل الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار (مثل نوعية الخدمات وموثوقيتها والملاك الوظيفي والأجور، والتوترات بين أصحاب المصلحة، وتأثير الآلية على نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ككل، واستدامة آلية المساعدة في الأمد البعيد).

وقدم الفريق العامل إرشادات إلى أمانة الأونسيترال لكي تضطلع ببعض الأعمال التحضيرية لمساعدته في معالجة هذه الاعتبارات، وطلب منها معلومات عما يلي: احتمالات تضارب المصالح والأعباء الواقعة على آلية المساعدة (لا سيما فيما يتعلق بنطاق ولايتها)، وآليات المساعدة التي تقدم بالفعل خدمات، والمعايير التي يمكن تطبيقها لتحديد الدول المستفيدة والخدمات، وكيفية تطبيق نهج بناء القدرات على مختلف عناصر ممارسات معاهدات الاستثمار وإجراءات تسوية المنازعات، والخيارات الممكنة لتمويل آلية المساعدة وتزويدها بالموظفين.

والآن، وقد أخذ مضمون وملامح آلية المساعدة المنشودة في التبلور، يعرب المؤلفون عن امتنانهم لإتاحة الفرصة لهم للمساهمة بالأدلة ووجهات النظر الواردة في هذه الدراسة الاستطلاعية في النقاش الدائر. وهم يرون، في ضوء تنوع التحديات وتعقد القضايا القائمة، ضرورة التعامل بمنظور دقيق وواقعي مع المشاكل المستبانة من أجل تجاوزها ومع مواطن الضعف والقوة في مختلف الخيارات من أجل تحسينها.